حول مصنفات وآثار
الإمام ابن جرير الطبري (6)

صريح السنة

محمد تبركان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حَوْلَ مُصَنَّفاتِ وآثارِ الإمامِ ابنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيّ (6)

... صَرِيحُ السُّنَّة ...

محمد تبركان

مِهاد القول[1]:

صَنَّفَ علماءُ القرن الثّالث فما بعدَه من أئِمّة السَّلَف، أئِمَّةِ الحديث والأَثَر كُتُبًا مُطوَّلَةً، ومُختَصَراتٍ،

غلبَ عليها مصطلحٌ يحمِلُ اسمَ (السُّنَّة)[2]، وضَمَّنُوها مسائلَ العقيدة، وأُصولَ الدِّين، وأَلزَمُوا أنفسَهم واجبَ صِيانتِها، والمُنافَحَة عنها، والرَّدِّ علىٰ شُبَه المُبتَدِعَة. وقَرَّروا فيها ما يجبُ علىٰ المسلم أنْ يَدينَ اللهَ تعالىٰ به، ودَعَوْا النّاسَ إليها، ونَهَوْا عمّا يُضادُّها ويَقدَحُ فيها، فَوالَوْا في اتِّباعِها، وعادَوْا وبَدَّعُوا وكَفَّروا مَن اعتقدَ غيرَها، ونَصُّوا في مُقدِّماتِهم أنّ ما ذَكروه في هذه الكُتُب هو بمَثابة سَفينةِ نُوحٍ عليه السّلام، الّتي مَن ركبَها نَجا، ومَن تَخَلَّفَ عنها هلَكَ.

ومِن تلك الكُتُب الّتي اشتمَلَتْ علىٰ بَيان وتَقرير أُصول مُعتَقَد أهل السُّنَّة والجماعة:

1- أُصول السُّنَّة للإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ).

2- خَلق أفعال العباد للإمام البخاريّ (ت: 256هـ).

3- الرَّدّ علىٰ الجَهميّة للإمام الدّارميّ (ت: 280هـ).

4- الرَّدّ علىٰ بِشْر المَرِيسيّ للإمام الدّارميّ (ت: 280هـ).

5- السُّنَّة للإمام ابن أبي عاصِم (ت: 287 هـ).

6- السُّنَّة للإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل (ت: 290هـ).

7- السُّنَّة للإمام محمّد بن نصر المروزيّ (ت: 294هـ).

---

(1) - ترجمة الطّبريّ للشّيخ عبد اللّه بن حُمَيد (ص: ر)، حُجِّيَّة السُّنَّة وتاريخها د. الحسين شواط (ص22 -23)، اعتقاد أئمّة السَّلَف أهل الحديث (ص382 المقدّمة).

(2) - من أشهر إطلاقات علماء السَّلَف أهل الحديث علىٰ هذا النّوع من الكتب: (السُّنَّة) - (أُصول السُّنَّة) - (صَريح السُّنَّة) - (شرح السُّنَّة) - (شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجَماعة) - (اعتقاد السُّنَّة)؛ فيستعملون لفظَ السُّنَّة فيما كانَ عليه الرّسولُ صلّىٰ الله عليه وسلّم، والصّحابة، والتّابعون، ومَن بعدَهم مِن أئِمَّة الدِّين، وعلماء المسلمين مِن السَّلَف الصّالح من اعتقادات.

8- السُّنَّة للإمام أبي بكر بن الأثرم (ت: 296هـ).

9- صَريح السُّنَّة للإمام أبي جعفر الطّبريّ (ت: 310هـ).

10- التَّبْصير في مَعالِم الدِّين للإمام أبي جعفر الطّبريّ (ت: 310هـ).

11- السُّنَّة للإمام أحمد بن محمّد الخَلّال (ت: 311 هـ).

12- التَّوحيد للإمام ابن خزيمة (ت: 311هـ).

13- الإبانَة عن أُصول الدِّيانَة للإمام أبي الحَسَن الأشعريّ (ت: 324هـ).

14- شرح السُّنَّة للإمام البَرْبَهاريّ (ت: 329هـ).

15- الشّريعة للإمام الآجُرِّيّ (ت: 360هـ).

16- الإبانة عن أُصول السُّنَّة والدِّيانَة للإمام ابنِ بَطَّة العُكْبَريّ (ت: 387هـ).

17- التَّوحيد للإمام ابن مَندَه (ت: 395هـ).

18- شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجَماعة للإمام اللَّالَكائيّ (ت: 418هـ).

19- عقيدة السَّلَف أصحاب الحديث للإمام أبي عثمان الصّابونيّ (ت: 449هـ).

20- إبطال التّأويلات لأخبار الصِّفات للإمام أبي يَعْلَىٰ الحَنبليّ (ت: 458هـ).

21- الاعتقاد للإمام أبي الحسين بن أبي يَعلَىٰ الفَرّاء (ت: 526هـ).

22- الحُجَّة في بيان المَحَجَّة للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمّد الأصبهانيّ الملقَّب بقِوام السُّنَّة (ت: 535هـ).

ومن إطلاقات (السُّنَّة) الّتي لها صِلةٌ بهذا المعنىٰ أن يُرادَ بها الدِّينُ كلُّه، وقد نصَّ علىٰ ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية فقال: (إنّ السُّنَّةَ هي الشّريعةُ، وهي ما شرعَه الله ورسولُه صلّىٰ الله عليه وسلّم من الدِّين). وقال الحسنُ البصريّ، وسفيانُ الثّوريّ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾. قالا: (علىٰ السُّنَّة).

والمرادُ بالسُّنَّة في هذا المُقَرَّر هو اصطلاحُ المُحَدِّثين لِشُمولِه جميعَ ما أُثِرَ عن النَّبيِّ صلّىٰ الله عليه وسلّم مِن قولٍ أو فعلٍ أو تَقريرٍ أو صِفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، سواءً كانَ ذلكَ قبلَ البِعثة أم بَعدَها،

وسواءً أَثبَتَ ذلكَ حُكمًا شَرعيًّا أو لم يَثبُتْ، وذلكَ يُمثِّل كلَّ مادّة السُّنَّة المُطَهَّرَة المنقولَة عن النَّبيِّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، والّتي عُنِيَ المُحدِّثون بخِدمتها روايةً ودِرايةً وتَصنيفًا.

وابنُ جريرٍ الطّبريّ إمامٌ مِنْ كبار أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ، وكان علىٰ عقيدةِ السَّلَفِ، وله في "أُصول الدِّين" كتابان هما:

1. (التَّبْصِير في مَعالِم الدِّين)، الّذي أجابَ به أهلَ بلدِه مِن أهلِ آمُل "طَبَرِسْتان"، فيما اختُلِفَ فيه مِن قَضايا التَّوحيد والعَدل، وما نَجَمَ بينهم من البِدَع الكَلاميَّة.

2. و(صَريح السُّنَّة) الّذي أفصَح فيه بجَلاء عن نَهْجِه وعَقيدتِه، وعُدَّ مِن أهمّ مُؤلَّفات علماء السُّنَّة في بيان العقيدة السَّلَفِيّة والرَّدِّ علىٰ المُخالفين.

وقد سارَ فيهما علىٰ نَهْجِ سَلَفِ الأُمَّة مِنْ الصَّحابةِ والتّابعين والأئمَّةِ، في تَقرير المُعتَقَدَ الحَقّ، فَضْلًا عمّا سَطَّرَه في ثَنايا تَفسيره العَظيم (جامع البيان) في مواضعَ عديدةٍ منه.

والكتابُ (صَريح السُّنَّة) رسالةٌ صغيرةُ الحَجم في عِدَّة أوراقٍ[1] في أُصول الدِّين، تَشتمِلُ علىٰ بعضِ

مسائلِ الإيمان، بيَّنَ فيها الطّبريُّ مذهبَه، واعتقادَه الّذي يَدينُ اللهَ تعالىٰ به علىٰ ما مَضىٰ عليه الصّحابةُ والتّابعون وفُقهاءُ الأمصار.

وقد قُرِئَ علىٰ الإمام ابنِ جرير الطّبريّ وهو يَسمَعُ، كما هو مُصَرَّحٌ به فيها[2]. (وهذا يعني أنّ الإمامَ الطّبريَّ أَمْلاها، ولم يَكتُبها)[3].

والرّسالةُ تُعَدُّ مِن آخِر ما كتبَ، تَشهَدُ علىٰ سَلَفِيَّةِ الإمام الطّبريّ، وحُسنِ عَقيدَتِه في اللهِ تعالىٰ، وأسمائِه، وصِفاتِه، ورسولِه صلّىٰ الله عليه وسلّم، وسائرِ ما يَدينُ به مِن مَسائل الاعتقاد.

---

[1] – أربع (4) ورقات = سبع (7) صفحات.

[2] – (ص23)، تحقيق: خالد المصريّ.

[3] – آيات الصّفات ومنهج ابن جرير الطّبريّ في تفسير معانيها (ص52).

وقد كانت هذه العقيدة (صريح السُّنَّة) صَرْحًا مَنيعًا كَبَتَ بها الطّبريُّ أهلَ الأهواء والبِدَع، وفَضَحَ اِفتِراءاتِهم عليه، وأَبانَ بلا تَوْرِيَةٍ عن حقيقة مُعتَقَدِه في شأن الإمامة والخِلافة والتَّفضيل؛ فكانَ لهم كما قال تعالىٰ في حَقّ كلِّ مظلومٍ مُفترًىٰ عليه: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[1].

وعلىٰ الرّغم مِن كونِ الكتاب مجرَّدُ رسالةٍ مُوجَزةٍ، لكنّها شامِلةٌ وجامِعةٌ لِمُجْمَل مُعتَقَدِ أهلِ السُّنَّة والجَماعة، وقد كان مُصَنِّفُها – رحمه الله – قد دَبَّجَها في مُقامِه الأخير ببغداد، وتَلقّاها النّاسُ، والعلماءُ، والأئمّةُ بعدَه بالقَبُول والاستحسانِ. وتَداوَلُوها فيما بينهم، ونقَلَ منها العلماءُ كثيرًا في كُتُبهم؛ إعظامًا لها، واعترافًا بجَلالة مُؤلِّفِها الطّبريّ.

فابنُ جرير مِن بين العلماءِ الّذين تَصَدَّوْا لِشَرح عقيدةِ أهلِ السُّنَّة والجَماعة، فوَضَّحَها وجَلّاها، وردَّ بإيجازٍ غيرِ مُخِلٍّ علىٰ المُخالِفين مِن أهلِ الأهواء والبِدَع؛ ولذلكَ ضَمَّنَها الإمامُ اللّالَكائيُّ فيما رَواها عنه بالإسناد الصّحيح في كتابه الفَذّ: شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة (1/ 183 – 186)[2]. كما أشادَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بالإمام الطّبريّ، حينَ عَدَّه مِن كبارِ المجتهدين في الإسلام وأواخِرهم، ذكرَ ذلك في مواضِعَ عِدَّة مِن مصنّفاتِه، وأشادَ أيضًا بعَقيدتِه في معرضِ بيانِه لِقاعدة الاسم والمُسَمَّىٰ مِن مجموع الفتاوىٰ، حيث يقول: (كما ذكرَه أبو جعفر الطّبريّ في الجزء الّذي سّمّاه "صَريح السُّنَّة" ذكرَ مذهبَ أهلِ السُّنَّة في القرآن، والرُّؤية، والإيمان، والقَدَر، والصّحابة، وغير ذلك).

---

[1] – الشّورىٰ/ 39.

[2] – ط/ دار طيبة.

في تَعدُّد أسماء الكتاب[1]:

ذُكِرَ لهذا الكتاب عِدّةُ أسماء هي بمثابة عُنوانات له، فمنها: صَريح السُّنَّة – البَيان عن صَريح السُّنَّة –السُّنَّة – شرح السُّنَّة – العَقيدة – عَقيدة ابن جرير – الاعتقاد.

تَوثيق نسبة الكتاب إلى مُؤلِّفه[2]:

يُعَدُّ كتابُ (صَريح السُّنَّة) من كتب الإمام الطَّبريّ الّتي لا مجالَ للشَّكّ فيه؛ يشهدُ علىٰ ذلك تَصريحُ وإقرارُ كبار العلماء بذلك، ونقلَ بعضُهم نُصُوصًا منه، فمنهم:

1. أبو سليمان الخَطّابي (ت: 388هـ) في الغُنْيَة عن الكلام وأهله (ص15 – 16)، باسم الاعتقاد.

2. أبو القاسم هِبة الله اللّالَكائِيّ (ت: 418هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (1/ 183 – 186 رقم 325). ذكره بإسناده إلىٰ ابن جرير الطّبريّ.

3. أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن الصّابونيّ (ت: 449هـ) في "عَقيدة السَّلَف" (ص171 – 173). وسَمّاه بكتاب "الاعتقاد"، ونقلَ عنه قولَه في ألفاظ العِباد بالقرآن.

---

(1) – تاريخ دمشق (52/ 197)، معجم الأدباء (6/ 2462)، الغُنية عن الكلام وأهله (ص15 – 16)، عقيدة السَّلَف لأبي عثمان الصّابونيّ (ص171، 172)، مجموع الفتاوىٰ (6/ 187)، سير أعلام النّبلاء (14/ 274)، اجتماع الجيوش الإسلاميّة (ص174، 294)، تَذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغنيّ المقدسيّ (ص209)، المُقَفَّىٰ الكبير (5/ 485)، طَبقات المفسِّرين للدّاوديّ (2/ 116)، تاريخ الأدب العربي بروكلمان (3/ 50 الكتاب الثاني/ الأدب العربي الإسلاميّ)، تاريخ التّراث العربي (1/ 2/ 168 التّدوين التّاريخيّ) – (ص328 مؤلّفات الطّبريّ/ 6)، إمام المفسِّرين والمحدِّثين والمؤرِّخين للشِّبْل (ص42)، مقدِّمة "التَّبْصير في مَعالِم الدِّين" للشِّبْل (ص29)، الاستدلال في التّفسير (ص45/ 15 صَريحُ السُّنَّةِ)، إتحاف الأُمّة بشرح صَريح السُّنَّة (ص5، 14، 17، 29)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص138 الهامش1)، الطّبريّ للحُوفيّ (ص95 الهامش1)، مقدِّمة تفسير الطّبريّ للتّركيّ (ص44)، اعتقاد أئمّة السَّلَف أهل الحديث (ص382 المقدّمة)، إبطال التّأويلات لأخبار الصّفات (ص704 رقم 326).

(2) – مقدِّمة بدر المعتوق لكتاب صَريح السُّنَّة (ص13 – 14).

4. أبو يَعْلَىٰ الحَنبليّ (ت: 458هـ) في إبطال التّأويلات (ص704 رقم 326)[1].

5. أبو نَصر الحُمَيْديّ (ت: 488هـ) في جذوة المقتبس (ص218 رقم 240)[2] - (ص 220 - 221 رقم 242)[3].

6. الضَّبِّي (ت: 599هـ) في بُغية الملتمس (ص246 رقم 454) - (ص248 رقم 461).

7. ابن تيمية (ت: 728هـ) في:

أ- مجموع الفتاوىٰ (6/ 187) - (12/ 423).

ب- دَرْأ تَعارض العقل والنَّقل (1/ 261).

8. الذّهبيّ (ت: 748هـ) في:

أ- السِّيَر (14/ 274) باسم "شرح السُّنَّة[4] - (14/ 280)[5].

ب- العُلُوّ للعَلِيّ الغَفّار (ص205 رقم 525).

ت- أشار إليه في ميزان الاعتدال (4/ 114 رقم 4373/ 4641)[6]، حين قال مُعلِّقًا: (قلت: وقد قامَ ابنُ أبي داود وأصحابُه، وكانوا خَلْقًا كثيرًا علىٰ ابن جرير، ونَسبوه إلىٰ بِدعة اللَّفظ، فَصنَّفَ

---

(1) - ط/ دار غِراس بالكويت.

(2) - في ترجمة أحمد بن الفضل بن العبّاس الدِّينَوَريّ أبي بكر المُطَوِّعي. جاء فيه قولُه: (سمع من جعفر بن محمّد الفِريابيّ، ومن أبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ كتابَه في التّاريخ، المعروف "بذَيْل المُذَيَّل"، وكتابَ "صَريح السُّنَّة" له).

(3) - في ترجمة أحمد بن قاسم التَّاهَرْتيّ البَزّاز أبي الفضل. جاء فيه قولُه: (أخبرنا أبو عمر يوسف بنُ عبد الله النَّمَريّ، قال: حدّثني أحمد بنُ قاسم التَّاهَرْتي بكتاب "صَريح السُّنَّة" لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ).

(4) - قال عنه: (وهو لَطيفٌ، بيَّنَ فيه مذهبَه واعتقادَه).

(5) - وساقَ نقلًا منه بسندِه إلىٰ ابن جرير.

(6) - قال محقِّقه د. أحمد سعد حمدان: (1/ 183 - 184 الهامش3): (وهذه المطبوعة لها سندٌ آخر إلىٰ ابن جرير، ومنها زيادة في المقدِّمة وفي المتن. وقد أجريتُ مقابلةً بينها وبين هذا الاعتقاد المُثبَت هنا ورمزتُ للمطبوعة بـ: "ط" عند بيان الاختلاف).

الرّجلُ مُعتَقَدًا حَسَنًا سمعناه، تَنصَّلَ فيه ممّا قيل عنه، وتَألَّمَ لذلكَ).

9. ابن قَيِّم الجَوزيّة (ت: 751هـ) في اجتماع الجيوش الإسلاميّة (ص174، 294).

10. محمّد بن عبد الله بن حَميد النَّجدي (ت: 1295هـ) في السُّحُب الوابِلَة علىٰ ضَرائح الحَنابلة (1/ 120 – 121 رقم 58).

سَنَدُ الكتاب[1]:

أمّا سَنَدُ الكتاب إلىٰ أبي جعفر الطّبريّ، فهو مُثبَتٌ في مقدّمة كتابه (صَريح السُّنَّة ص23)[2]، وهو:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ... وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، أَنْبَأَنَا جَدِّي: أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ، أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَىٰ الدَّيْنَوَرِيُّ، قَالَ: قُرِئَ عَلَىٰ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ: ...).

وآخر عند الذّهبيّ في السِّيَر (14/ 280)، قال: (أخبرَنا أحمدُ بنُ هِبَة الله: أخبرَنا زينُ الأُمَناء الحسنُ بنُ محمّد، أخبرَنا أبو القاسم الأَسَديّ، أخبرَنا أبو القاسم بنُ أبي العَلاء، أخبرَنا عبدُ الرّحمن بنُ أبي نَصر التَّميميّ، أخبرَنا أبو سعيد الدِّينَوَريّ مُستَملي ابنِ جرير، أخبرَنا أبو جعفر محمّدُ بنُ جريرٍ الطَّبريّ بعَقيدتِه، فمِن ذلكَ: "وحَسْبُ امرئٍ أنْ يعلَمَ أنّ ربَّه هو الّذي علىٰ العَرشِ اِستَوَىٰ، فمَن تَجاوَزَ ذلكَ فقد خابَ وخَسِرَ).

ومِن ذلكَ ما أسندَه محمّد بنُ سليمان الرّوذَاني في صِلَة الخَلَف بمَوصُول السَّلَف (ص287 حرف الصّاد المهملة)، قال: (كتابُ صَريح السُّنَّة لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ، به إلىٰ عائشة المسندة، عن أبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ، عن إسماعيل بن عبد الرّحمن الغَزّي، عن الحسن

---

[1] – لأبي عبد الأعلىٰ خالد المصريّ حديثٌ عن سَنَد كتاب "صَريح السُّنَّة" (ص11 – 12)، عَنْوَنَهُ بقوله: (أوّلًا: بحثُ إسناد الكتاب الوارد في بداية المخطوطة).

[2] – تحقيق خالد المصريّ، دار عِلم السَّلَف.

بن عليّ بن الحسين ابن البن، عن جدِّه، عن أبي القاسم عليّ بن محمّد بن أبي العَلاء، عن عبد الرّحمن بن عثمان بن معروف، عن عمر بن محمّد الدِّينوَريّ، عنه).

سبب تأليفِ الكتاب (صَريح السُّنَّة)[1]:

صنَّفَ الإمامُ ابنُ جرير - رحمه الله - هذا الكتابَ في الفترة الّتي وقعَ فيها الضِّجاجُ الكَبيرُ حول عقيدتِه السَّلَفِيّةَ، بَيانًا للمُعتَقَدِ الحَقّ المُوافِق لمنهج أهلِ السُّنَّة والجَماعة في أُصول الدِّين، وترجمَةً لمذهبِه وعقيدَتِه الّتي يَدينُ اللّهَ تعالىٰ بها؛ ولِيَدفَعَ عن نفسِه الكذبَ والافتراءَ الّذي قُذِفَ به من خلال تُهمَتَيْنِ نُسِبَتا إليه ظُلمًا وزُورًا، هما بِدعَةُ التَّشيُّع والرَّفْض، وبِدعَةُ اللَّفْظ[2]؛ لأنّه - زعموا - يقول: لَفظي بالقرآنِ مخلوقٌ.

فهو يريدُ أن يرُدَّ علىٰ فئةٍ من النّاس؛ تذهبُ إلىٰ خلافِ ما يذهبُ إليه أو خِلافِ ما هو الحَقُّ؛ مِمّا يُشعِرُ باضطرابِ النّاس في بعضِ مسائل العَقيدة، فطُلِبَ منه أنْ يُبيِّنَ وجهَ الصّوابِ فيها. وهي مسائلُ يَدورُ حولَها الخِلافُ بين الفِرَق الإسلاميّة. علىٰ أنّ كلَّ مسألةٍ منها تحتاجُ إلىٰ مَزيد بَسْطٍ وطَرْدٍ في البَيانِ، إلّا أنّ الطّبريَّ قَصَرَ رسالتَه علىٰ عِدّة وُرَيْقاتٍ، لعلّه أرادَ بذلكَ أن يُبدِيَ رأيَه فيها ليس غيرُ، لا أنْ يُناقِشَ المسائلَ، ويَرُدَّ فيها بالدّليل التَّفصيليّ علىٰ المخالِفين، أو لَعلَّه عَدَّ هذه المسائلَ لا تحتاجُ إلىٰ كثيرِ كلامٍ، لأنّها مسائلُ واضحةٌ بَيِّنَةٌ، إنْ لم تَكُن بَدَهِيَّةً، لا تكادُ تَخفىٰ دلالاتُها العَقَديَّة علىٰ عُموم المسلمين، بَلْهَ خاصَّتِهم!.

---

[1] - آيات الصّفات ومنهج ابن جرير الطّبريّ في تفسير معانيها (ص52 - 53).

[2] - من بِدَع المعتزلة. وكان اتّهمَه بها ابنُ أبي داود وأصحابُه. أفاده الذّهبيُّ في الميزان (4/ 114).

موضوع الرّسالة ومحتوى الكتاب[1]:

هو بيانُ مُعتَقَد أهلِ السُّنَّة والجماعة، ابتدأَها الطّبريُّ بمقدِّمةٍ، جاء فيها: (إنّ اللهَ تعالىٰ أكرمَ رسلَه والمقرَّبين مِن أوليائِه بالمِحَن الآجِلَة والعاجِلَة، لِيستَوجبُوا بصَبرِهم عليها الكَرامةَ مِن الله، والمنزلةَ العالِيةَ الّتي كتبَها لهم. ثمّ خلفَ الأنبياءَ والرّسلَ علماءُ كلِّ أُمّة، وبَيَّنَ رحمه الله فضلَ العِلم والعلماء في كلِّ أُمّة، وعلماء هذه الأُمّة بالخُصوص، وذكرَ فضلَهم ومَزِيّتَهم، فهم وُرّاثُ الأنبياء، وأنّهم يَحمِلون وِراثةَ النّبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فضَّلَهم اللهُ تعالىٰ بالعلم وكَرّمَهم بالحِلْم، وجعلَهم قُدوةً وأُسوةً للنّاس، وأجزلَ لهم الأجرَ والثّوابَ، وابتلاهم اللهُ بالأَشْرار، وامتَحنَهم بالسُّفَهاء والوُضَعاء؛ لكنّهم صَبَروا، ولم يُثْنِهم ذلك عن الدّعوة إلىٰ الله تعالىٰ، وإظهارِ دينِ الله، والأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر. ثمّ تَكلّمَ عن معتَقَدِ أهلِ السُّنَّة والجَماعة في القرآن، وأنّه كلامُ الله تعالىٰ ...

فابنُ جَريرٍ في هذه الرّسالة المُختَصَرَة تَناولَ جملةً مِن أُصول مسائل الاعتقاد المُهِمَّة، والّتي وقعَ فيها الاختلافُ والنِّزاعُ بين أهلِ السُّنَّة والجَماعة، وبين أهلِ الأهواء مِن الجَهْمِيَّة، والرّافِضَة، والخَوارج، والمعتَزِلَة، والمُرجِئَة، وغيرِهم من أهلِ البِدَع. انتَظَمَتْها خمسةُ موضوعاتٍ رئيسَةٍ، هي: القولُ في القرآن، وأنّه كلامُ الله تعالىٰ، والقولُ في رؤيةِ الله عزّ وجلّ بالأبصارِ يومَ القيامة، والقولُ في أفعالِ العِباد، والقولُ في صَحابةِ الرّسول ﷺ، والقولُ في زيادةِ الإيمان ونُقصانِه. وهي علىٰ التّفصيل تِسعُ مَقولاتٍ عَقَدِيَّةٍ قَرّر فيها مذهبَ السَّلَف الصّالح بالأدلّة من القرآن والسُّنَّة، وحَلّاها بآثارٍ طيِّبَةٍ عن الصّحابة، والتّابعين، وأئِمَّة المسلمين، رضوان الله عليهم أجمعين.

---

[1] – صَريح السُّنَّة (تحقيق: بدر المعتوق)، شرح صَريح السُّنَّة للطّبريّ الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله الرّاجحيّ (ص9 – 10)، إتحاف الأُمّة بشرح صَريح السُّنَّة (ص14)، صَريح السُّنَّة تحقيق وتعليق: أبو عبد الله عبد الرّحمن بن عبد المجيد الشّميريّ (ص4 – 5).

كشّاف مَضامين الكتاب:

سَنَدُ الكتاب .....

حَثُّ الرّسول ﷺ أتباعَه علىٰ الصّبر .....

الرّسُلُ وأتباعُهم مُعَرَّضون لِلمِحَن .....

تَكريمُ اللهِ للأنبياءِ وأتباعِهم .....

وَصفٌ مُجمَلٌ لموضوعاتِ الكتاب .....

القولُ في القرآنِ هل هو مَخلُوقٌ أم غيرُ مَخلُوقٍ؟ .....

القولُ في رؤيةِ المؤمنينَ ربَّهم عزّوجلّ يومَ القيامة .....

القولُ في أفعالِ العِباد وحَسَناتِهم وسَيِّئاتِهم هل هي بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِه أم الأمرُ مُفَوَّضٌ؟ .....

القولُ في صحابةِ رسولِ الله ، أفضلُهم وأحَقُّهم بالإمامةِ وأولاهُم بالخِلافة.....

القولُ في الإيمانِ، هل هو قولٌ وعملٌ؟، وهل يزيدُ ويَنقُصُ أم لا؟ .....

القولُ في ألفاظِ العِباد بالقرآنِ .....

القولُ في الاسمِ أَهو المُسَمَّىٰ أو هو غيرُ المُسَمَّىٰ؟ .....

خاتِمةٌ في التَّحذير مِن تَقْويلِ أَحَدٍ مالم يَقُلْهُ .....

وعن مجموع الرِّوايات المُسنَدَة مِن أحاديث مرفوعة، وآثارٍ موقوفة عن الصّحابة والتّابعين وأهل العلم، الّتي تَضَمّنَها الكتابُ فإنّ عددَها هو ثمانيةٌ وثلاثون (38) نَصًّا مُسنَدًا، هذه بياناتُها:

آيُ القرآن الكريم	الأحاديث النّبويّة	أقوال الصّحابة	أقول التّابعين	أقوال أئمّة السَّلَف
15	11	02	03	07

الآيات القرآنيّة: خمسة عشر (15) آيةً مُوزّعة علىٰ عشر (10) سُوَرٍ: الأحقاف/ 35 – البقرة/ 213 – الأحزاب/ 9 – 12 – العنكبوت/ 2 – 3 – البروج/ 21 – 22 – التّوبة/ 06 [موضعان] – ق/ 39 – الإسراء/ 110 – الأعراف/ 189.

الأحاديث النَّبويّة: أحد عشر(11) حديثًا رواها كلٌّ من: جَرير بن عبد البَجليّ(2) – جابر بن عبد الله(2) – عبد الله بن عمر – سَفينة مولىٰ رسول الله ﷺ – شُفَيّ بن ماتِع الأصبحيّ – أبو الدّرداء – أنس بن مالك – أبو أُمامة الباهليّ – أبو بَرزَة الأسلميّ.

أقوال الصّحابة: اثنان(2) عُمَيْر بن حَبيب الأنصاريّ – سَفينة مولىٰ رسول الله ﷺ.

آثار التّابعين: ثلاثة(3) جعفر بن محمّد الصّادق – عَمرو بن دينار – مجاهد بن جبر.

الأئمّة والعلماء: سبعة(7) يزيد بن هارون – أحمد بن حنبل(2) – الوَليد بن مسلم – الأوزاعي – مالك ابن أنس – سعيد بن عبد العزيز.

منهج الكتاب[1]:

يُقَرِّرُ الطّبريُّ رأيَه ومذهبَه من خلال استعراض الأدلّة السّمعيّة من القرآن والسُّنَّة وآثار الصّحابة والتّابعين وأقوال الأئمّة من غير أنْ يُعَرِّجَ علىٰ حكاية آراء المُخالِفين، وهو الخَطُّ العامّ الّذي سار عليه في (صَريح السُّنَّة). واللّافِتُ للنَّظَر في سِياقَة هذه الأدلّة أنّ الطّبريَّ لم يَعرِضْ في جميع الرّوايات الّتي أوردَها بأَيِّ نَقْدٍ يُذكَر لِأسانيدِها و مُتُونِها!.

حول عَقيدته[2]:

الإمام محمّد بن جرير الطّبريّ من كبار أئمّة أهل السُّنَّة والجَماعة المُتَّبِعين منهجَ وعقيدةَ السَّلَف الصّالح في أنواع تَوحيد الله سبحانه، وبقيّةِ أُصول الإيمان؛ فهو في الكُلّ علىٰ مذهبِ أهلِ الحديث، لم يُعرَف عنه غيرُ هذا. وله في ذلك القَدَحُ المُعَلَّىٰ، وكُتُبُه طافِحَةٌ – والحمد لله – ببيان عقيدتِه، بل إنّ كُتُبَه تُعَدُّ من أجلّ مصادر أهل السُّنَّة والجَماعة في تَقرير عقيدةِ السَّلَف، والذَّوْدِ عنها، والدَّعوةِ

---

[1] – المعجم الصّغير لرواة الإمام ابن جرير الطّبريّ (1/ 11)، نتائج البحوث وخواتيم الكتب (2/ 248 المكتبة الشّاملة).

[2] – إمام المفسّرين والمحدّثين والمؤرّخين للشِّبْل (ص42، 65 – 66)، إتحاف الأُمّة بشرح صَريح السُّنَّة (ص26)، الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنَّة والأثر (ص4).

إليها. ولو لم يَكن له من ذلك إلّا (صَريح السُّنَّة)؛ لَكان فيه الغَناء، والمَقنَعُ، والمَفزَع لمَن رامَ الاستقامةَ، والهدايةَ، والنّجاةَ.

وقد أوضَحَ في (صَريح السُّنَّة) عقيدتَه السَّلفيّةَ، وبيَّنَ ما يَدينُ به في مسائل الإيمان والصِّفاتِ المتعلِّقة بالله تعالىٰ وأسمائه وصفاته ورسوله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وما يَتبَعُها مِن مسائل في الصّحابة والإمامة. كلُّ ذلك بطريقةٍ مُجمَلَةٍ؛ فهي أخصَرُ مِن عقيدة أبي جعفر الطّحاوي (ت: 321هـ).

واشتهرت هذه العقيدة الّتي كتبَها في مُقامِه الأخير ببغداد[1]، وتَلَقّاها النّاسُ بعدَه بالقبول والاستحسان، وتَدوَلُوها فيما بينهم، ونقَلَ منها العلماءُ والأئمّة كثيرًا في كتبهم؛ إعظامًا لها واعترافًا. بل وزَيَّنُوا بها تَصانيفَهم مع عقائد إخوانِه كبارِ العلماء.

ويقال: إنّه كَتبَها حينَ كانَ مَحبُوسًا في دارِه وقتَ مِحنَتِه، لَمّا اتُّهِم في عقيدتِه، وادُّعِيَ عليه ما لم يَقُله في بعضِ مسائلِ الإيمانِ والاعتقاد، فكتبَ هذا المُعتَقَدَ تَبرِئةً لِدينِه، وبَيانًا لِعقيدتِه الّتي يَدينُ بها، واشتملَتْ علىٰ أهمِّ مسائل السُّنَّة الكِبار الّتي خالَفَ فيها الجَهْمِيَّةُ، والمعتزلَةُ، والقَدَريَّةُ، والمُرجِئَةُ، والرّافِضَةُ، وغيرُهم مِن أهلِ الأهواء والبِدَع أهلَ السُّنَّة والجماعَة.

---

[1] – وهي من آخِر ما كتبَه – رحمه الله تعالىٰ –.

مخطوطات الكتاب[1].

1. نسخٌ خَطِّيّة بدار الكتب المصريّة: مكتبة تيمور عربي (4/ 94) مجموع (106/ 4) من (ص161 إلىٰ 168). القرن العاشر الهجريّ، وقد جاءت في المجموع ميكرو فِيلم رقم (14159). عدد أوراقها (7) ورقات[2].

2. المخطوطة التُّركيّة بمكتبة سراي ريفان كشك (روفان كوشك) المُلحَقَة بمكتبة أحمد الثّالث بإستانبول – تركيا رقم الحفظ: (510 رقم3). وجاءت في المجموع من (46أ – 49ب)، تاريخ نسخها سنة 1084هـ[3].

3. نسخة خَطِّيّة من المخطوطات التُّركيّة [مكتبة جلال كشك]، موجودة ضمن مجموع. من مصوّرات الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنوّرة برقم (2046) [187]. عدد أوراقها (4). نسخة تامّة، واضحة التّصوير.

---

(1) – تاريخ التّراث العربي (1/ 2/ 168) – (ص328 مؤلّفات الطّبريّ/ 6)، صَريح السُّنَّة للطّبريّ (ص17 – 22)، خزانة التّراث/ فهرس مخطوطات (58/ 802 الرّقم التّسلسلي: 58926)، إتحاف الأمّة بشرح صَريح السُّنَّة (ص15)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (3/ 50 الكتاب الثاني: الأدب العربي الإسلاميّ)، إمام المفسِّرين والمحدِّثين والمؤرِّخين (ص110)، مقدّمة "التَّبْصير في مَعالِم الدّين" (ص64)، الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص283)، مقدِّمة محمّد أبي الفضل إبراهيم لتاريخ الرّسل والملوك (ص18).

(2) – كُتِبَ علىٰ المخطوط: (هذه العقيدةُ المفيدةُ للشّيخ الإمام والحَبْر الهُمام أبي جعفر محمّد بن جرير الطَّبريّ قَدَّسَ اللهُ روحَه ونَوَّرَ ضَريحَه آمينَ).

(3) – كُتِبَ علىٰ المخطوط: (يَتلوه إن شاء الله تعالىٰ صَريح السُّنَّة تأليف أبي جعفر محمّد بن جرير الطَّبريّ – رضي الله عنه وأرضاه – آمين آمين). وقال ناسِخُه في آخِره: (وكانَ الفَراغُ منه في يوم الأربعاء في عشرين شهر المُحَرَّم الحَرام، افتتاح سنة أربعة وثمانين وألف [1084هـ] وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تَسليمًا كثيرًا أبدًا إلىٰ يوم الدّين آمينَ آمينَ آمينَ آمينَ).

4. مُصَوَّرات معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة (1/ 86 القسم 04): رقم الحفظ: الحديث والمصطلح 318. نسخ: 1084هـ. القرن11هـ. عدد الأوراق: 4. المسطرة: 33. نوع الخطّ: نسخ. نوع القيد: مصوّرات ميكروفيلميّة. المصدر: مكتبة روان كشك (3/ 510).

5. الأزهريّة رقم 1016. عدد الأوراق: 04. التّصنيف: علوم القرآن.

6. مكتبة أبي عبد العزيز خليفة بن أرحمة آل جهام آل مشرف. تاريخ النَّسخ: الأربعاء 22 الحجّ 1084هـ. عدد اللَّقَطات (4). أربع (4) وَرَقات[1].

---

[1] – عدد الأوراق: 04. عدد الأسطر: 31. مصدر المخطوط: مكتبة أبي عبد العزير خليفة بن أرحمة بن جهام آل مشرف الكواري.

بداية النّسخة: بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وآله .....

قال قرأ عليّ أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ وأنا أسمع الحمد لله مفلح الحقّ .....

نهاية النّسخة: عن أبي برزة الأسلميّ قال: قال لنا رسول الله صلّىٰ الله عليه سلّم " يا معشر مَن آمنَ بلسانه ولم يدخلِ الإيمانُ في قلبه .....

آخِر الكتاب والحمد لله وحده .... – عن موقع شبكة الألوكة –.

من طبعات الكتاب[1]:

1. ط/ باعتناء علماء الدّعوة السَّلفيّة[2] في مدينة بُومْباي بالهند في سنوات:

أ- 1277هـ - 1860م.

ب- 1311هـ - 1893م.

ت- 1321هـ - 1903م.

2. ط/ القاهرة - مصر.

3. ط/ دار البخاريّ بالقَصيم - السُّعوديّة 1413هـ - [1992م]، ضمن مجموع بعنوان: "المجموعة العلميّة السُّعوديّة مِن دُرَر علماء السَّلَف الصّالح"، تحقيق ومراجعة: الشّيخ عبد الله بن محمّد بن حُمَيْد[3].

4. مركز تَبْصير للنّشر والتّوزيع:

أ- 2017م. 104صفحة. [عن موقع دار الكتب والوثائق القوميّة].

ب- 2019م. 144 صفحة. [عن موقع دار الكتب والوثائق القوميّة].

---

(1) - الطّبريّ السّيرة والتّاريخ (ص138 - 139، 146 الهامش، 119، 261)، الطّبريّ للحُوفيّ (ص95 الهامش1)، الإمام الطّبريّ للزّحيليّ (ص283)، مقدِّمة "التَّبْصير في مَعالِم الدّين" للشِّبْل (ص64)، معجم شيوخ الطّبريّ (ص31 - 32، 54)، المعجم الصّغير لرواة الإمام ابن جرير الطّبريّ (1/ 6، 11). إمام المفسِّرين والمحدِّثين والمؤرِّخين (ص109 - 110).

تنويه حول مختصرات الكتاب: يقال إنّ الشّيخَ عبدَ الله بنَ صوان الغامديّ اختصرَ بعضَ مسائل الرّسالة، ونَشرَه تحت عنوان: (اختصارٌ لمسائل صَريح السُّنَّة للطَّبريّ). فلْيُحَرَّر.

(2) - أحال بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (3/ 50) إلىٰ: (Ex. der BDMG, s. Der. Islam 17, 254

(3) - علّق عليها الشّيخ ابن حُميد في الحاشية قائلًا: (النّسخة الّتي جَعلناها أصلًا لِطبع هذه الرّسالة هي مطبوعة بُومباي الحَجَريّة سنة 1311هـ، وعارضناها علىٰ نُسختنا الخَطِّيَّة.

ت- تحقيق وتعليق الشّيخ: محمود حسين آل عوض، ط/ الثّانية 1441 – 2020 م. ط/ الرّابعة 2023م. 144 صفحة.

5. دار الإمام البَرْبَهاريّ للنّشر والتّوزيع، تحقيق وتعليق: محمود بن حسين آل عوض، ط/ الأولىٰ 2018م. عدد الصّفحات 144 ص.

6. دار عِلم السَّلَف، توزيع: جمعيّة أهل الحديث والأثر، المَنُوفِيّة – مصر، تحقيق[1] وتعليق وتخريج: أبو عبد الأعلىٰ خالد بن محمّد بن عثمان المصريّ، ط/ الأولىٰ 1428هـ – 2007م. 62 صفحة.

7. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، تحقيق وتعليق الشّيخ: بدر بن يوسف المعتوق:

أ- ط/ الأولي 1405هـ – 1985م (مطابع القبس التّجاريّة).

ب- ط/ الثانية 1426هـ.

8. دار غِراس بالكويت، مكتبة أهل الأثر، تحقيق وتعليق: بدر بن يوسف المعتوق، تقديم ومراجعة الشّيخ: بدر بن عبد الله البدر، ط/ الثانية 1426هـ – 2005م. 56 صفحة[2].

9. دار عالَم الفوائد – مكّة المكرّمة 2007م[3].

10. حِصن السُّنَّة للطّباعة والنّشر بالكويت، تحقيق وتعليق: عليّ بن عبد العزيز بن عليّ الشِّبْل، ط/ الثانية 2005م. عدد الصّفحات: 265[4].

---

(1) – اعتمد في التّحقيق علىٰ نسخة ريفان كشك، ونسخة المكتبة التّيموريّة، وطبعة الشّيخ عبد الله بن حُمَيد.

(2) – أفاد خالد المصريّ في (ص15) أنّ المحقّق بدر المعتوق اعتمد في تحقيقه علىٰ نسخة ريفان كشك، وعلىٰ النّسخة المطبوعة بتعليق الشّيخ عبد الله بن حميد.

(3) – بواسطة: مكتبة العتبة العبّاسيّة المقدّسة [؟!]. مركز المعلومات الرّقميّة.

(4) – طُبع باسم: "صَريح السُّنَّة ويَليه التَّبْصير في مَعالِم الدّين" للطّبريّ. معه: حواشٍ وتعليقات لسماحة الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله.

11. مكتب البحوث الثّقافيّة بطرابلس الشّام – لبنان، اعتنىٰ به: فوّاز أحمد زمرلي، إشراف: مكتب التّعاون لتحقيق التّراث الإسلاميّ، ط/ الأولىٰ 1411هـ – 1991م.

12. دار البصيرة بمصر، تحقيق: نبيل صلاح سليم 2003م[1].

13. الياقوتة الحمراء للبَرمجيّات 1970م. عدد الصّفحات: 54.

14. تحقيق وتعليق: أبو عبد الله عبد الرّحمن بن عبد المجيد الشّميريّ. عدد الصّفحات: 57ص (كتبه في 01 من جُمادَىٰ الآخِرة 1432هـ).

15. ط/ مُلحَق بآخِر كتاب: آيات الصّفات ومنهج ابن جرير الطّبريّ في تفسير معانيها مقارنًا بآراء غيره من العلماء (ص535 – 540). د. حُسام بن حسن صَرصُور الأشعريّ، ط/ دار الكتب العلميّة – بيروت، ط/ الأولىٰ 1424هـ – 2004م.

16. مطبعة النّهضة الحديثة بمكّة المكرّمة 1391هـ، تحقيق وتعليق وتقديم الشّيخ: عبد الله بن حُمَيد.

17. مركز الرّاجحيّ للاستشارات والدّاراسات التّربويّة والتّعليميّة بالرّياض – السُّعوديّة، ط/ الثانية 1436هـ – 2015م. 127ص. شرح الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله الرّاجحيّ.

18. إتحاف الأُمّة بشرح صَريح السُّنّة، دراسة وتحقيق: محمّد بن عبد اللّطيف محمّد الجَمَل:

أ- دار الدّعوة الإسلاميّة بالمنصورة – مصر، تقديم الشّيخ: أحمد عبد الرّحمن النَّقيب، ط/ الأولىٰ 1427هـ – 2006م. 141ص. مع الفهارس.

ب- مراجعة وتقديم وإشراف: الشّيخ أبو عبد الله مصطفىٰ بن العدويّ، مكتبة فيّاض بالمنصورة – مصر، ط/ الأولىٰ 1430هـ – 2009م. 396ص مع الفهارس.

[1] – طُبع بذيل كتاب الإبانة عن أصول الدّيانة لأبي الحسن الأشعريّ.

19. ط/ دار التّأليف بالقاهرة – مصر 1945م، باعتناء: عبد الله محمّد الصِّدِّيق الغماريّ الحسنيّ، ومعه رسالة "أوجَز السِّيَر لِخَير البَشَر"، ضمن سلسلة رسائل الجيب الإسلاميّة برقم (5 ، 6)[1].

20. تمام المِنَّة في تقريب صَريح السُّنَّة، شرح[2] وتحقيق وتخريج وضبط: الشّيخ أكرم بن محمّد زيادة الفالوجيّ، الدّار الأثريّة بعَمّان – الأردن. دار ابن عفّان بالقاهرة – مصر، ط/ الأولىٰ 1426هـ – 2005م[3].

21. تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد العزيز كيلاني، دار الفسطاط للنّشر بأمريكا 1427هـ – 2006م. عشر (10) صفحات.

22. مكتبة التّوعية الإسلاميّة بالقاهرة، تحقيق[4]: أبو عاصم خالد بن أحمد، تقديم الشّيخ: طارق عوض الله، ط/ الأولىٰ 1430هـ – 2009م. عدد الصّفحات 48[5].

23. اختصار علوم الحديث لابن كثير. ويَليه: صَريح السُّنَّة للطّبريّ، وزارة الأوقاف، قسم الشّؤون الثّقافيّة بالكويت 1441هـ – 2019م[6].

---

(1) – أفاده: عادل عبد الرّحيم العِوَضيّ أبوعمر. وعلّق عليه بقوله: (ولم يذكر النّسخةَ الّتي اعتمدَ عليها. وبالاطّلاع تبيَّن بأنّها نسخةُ المكتبة التّيموريّة بدار الكتب المصريّة).

(2) – قام بشرحه في مركز الإمام الألبانيّ رحمه الله، ضمن الدّورة السّادسة للعلوم الشّرعيّة واللّغويّة، في الفترة الممتدّة بين 18 إلىٰ 27 من جُمادَىٰ الأولىٰ 1425هـ، الموافق 6 إلىٰ 15 من جويلية 2004م. خمسة (05) أشرطة.

(3) – اعتمد علىٰ النَّصّ المطبوع ضمن كتاب: "أصول الاعتقاد" لِلّالَكائيّ في طبعتين 1402هـ و 1416هـ، والنّسخة الّتي بتحقيق: بدر المعتوق.

(4) – اعتمد في تحقيقه علىٰ نسخة ريفان كشك.

(5) – طُبع معه كتابٌ في علم الحديث لأبي عَمرو الدّاني.

(6) – التّراث الإسلاميّ: كتب ورسائل جامعيّة في مسرد موضوعي (ص40 – 41 علوم الحديث) لمحمّد خير رمضان يوسف. الجزء الأوّل (1000) عنوان. ذو الحِجّة 1441هـ..

من الشّروح الصّوتيّة لبعض العلماء والدّعاة:

1. شرح الشّيخ د. صالح السّحيميّ. ثلاثة (3) مجالس[1].
2. شرح الشّيخ خالد بن إبراهيم الفليج. ستّة (6) مجالس.
3. شرح الشّيخ عبد المحسن بن عبد الله الزّامل. المجلس الأوّل (34:75د) – المجلس الثّاني (27:54د) – المجلس الثّالث (51:102د).
4. شرح الشّيخ د. عليّ الشِّبل. خمسة (5) مجالس[2].
5. شرح الشّيخ د. عرفات بن حسن المحمّديّ. ستّة (6) مجالس[3].
6. شرح الشّيخ عبد الرزّاق بن عبد المحسن البدر. مجلسان (02).
7. شرح الشّيخ د. محمّد هشام طاهري. مجلس واحد (01)
8. شرح الشّيخ عبد الغنيّ عوسات الجزائريّ. اثنا عشر (12) مجلسًا.
9. شرح الشّيخ ياسين بن عليّ الحوشيّ العدنيّ. ستّة (6) مجالس.
10. شرح الشّيخ عبد الله بن عمر مرعي العَدَنيّ. اثنا عشر (12) درسًا
11. شرح الشّيخ أحمد بن سليمان بادُخن[4].
12. شرح الشّيخ د. محمّد النّورستانيّ. مجلس واحد (01).
13. شرح الشّيخ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَن الجِبْرِينِ خمسة (5) مجالس[5].

---

(1) – دورة الخليفة الرّاشد عليّ بن أبي طالب العلميّة بمسجد صالح الكندريّ – دولة الكويت.

(2) – الباحة – جامع أبي بكر الصّدِّيق – المخواة في 09 – 04 – 1430هـ.

(3) – صفر 1443هـ

(4) – مسجد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. معهد منهاج الأثر بمدينة جَمْبَر منطقة جاوى الشّرقيّة بدولة إندونيسيا.

(5) – مسجد جامع المهاجرين بحيّ الخالديّة في مكّة المكرّمة. الإجازة الصّيفيّة: الدّورة العلميّة 17– 07 – 1429هـ لمدّة أسبوع بعد الظّهر.

14. شرح الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله الرّاجحيّ. ثلاثة (3) أشرطة صّوتيّة[1].

15. شرح الشّيح حاي الحاي[2].

16. شرح الشّيخ محمّد حسن عبد الغفّار. ستّة (6) مجالس[3].

17. شرح الشّيخ عبد الله الغنيمان درسان (02) [4].

18. شرح الشّيخ سيّد بن عبد الغنيّ صديق.

19. شرح الشّيخ عبد اللّطيف بن أحمد الكرديّ.

20. شرح الشّيخ صبري عبد المجيد. محاضرتان (02)

21. شرح الشّيخ إبراهيم فتحي عبد المقتدر.

22. شرح الشّيخ محمّد بن رمزان الهاجريّ[5].

23. شرح الشّيخ عبد الله بن صلفيق الظّفيريّ[6].

24. شرح الشّيخ شعبان بن سليم العودة.

25. شرح الشّيخ محمّد بن حسن القاهريّ. أربعة (04) دروس[7]

26. شرح الشّيخ عليّ بن عبد العزيز الموسىٰ. ثلاثة (3) دروس[8].

---

(1) – أسبوع واحد، بعد المغرب. في الفترة من 11 جمادىٰ الأولىٰ – 17 جُمادَىٰ الأولىٰ عام 1426هـ، ضمن الدّورة التّاسعة المقامة بجامع التّقوىٰ بمدينة الرّياض.

(2) – مسجد الزّبن 2013م.

(3) – مسجد التّوحيد بالجيزة.

(4) – بريدة – جامع الغماس 11 – 1433هـ.

(5) – الدّورة العلميّة الثّالثة عشر بجامع الصّحابي عتبة بن غزوان رضي الله عنه بالدَّمّام، حيّ الاتّصالات.

(6) – الدّورة العلميّة الخامسة عشرة بجامع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بحفر الباطن 1436هـ.

(7)- سوهاج 1435هـ

(8) بتاريخ: 06 – 06 – 2015م و 23 – 11 – 2020م.

27. شرح الشّيخ عبد الله بن عبد الرَّحيم البُخاريّ[1].

28. شرح الشّيخ مجدي بن عرفات المصري الأثريّ[2].

29. شرح الشّيخ عبد الله الشّريكة[3].

30. شرح الشّيخ د. صلاح بن محمّد بن موسىٰ الخُلاقي. ستّة (6) مجالس

مِن قَضايا الكتاب:

1. مسألة القولُ في الاسم، أَهو المُسَمَّىٰ أم غيرُ المُسَمَّىٰ؟: ذكر الإمام أبو جعفر الطّبريّ في رسالتِه صَريح السُّنَّة[4] أنّ الخِلافَ في هذه المسألة من الأُمور الحادِثَة بعد زمنِ الأَئِمَّة. قال – رحمه الله –: (وأمّا القولُ في الاسم أهو المُسَمَّىٰ أم غيرُ المُسَمَّىٰ؟ فإنّه مِن الحَماقاتِ الحادِثَة الّتي لا أَثَرٌ فيها فَيُتَّبَعْ، ولا قولٌ من إمامٍ فيُستَمَعْ، فالخَوضُ فيه شَيْنٌ، والصَّمتُ عنه زَيْنٌ. وحسبُ امرئٍ مِن العلم به والقولُ فيه أنْ ينتهيَ إلىٰ قولِ الله – عزّ وجلّ ثَناؤُه – الصّادقِ، وهو قولُه: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء/ 110]، وقولُه تعالىٰ: ﴿ وِللهِ الأَسْماءُ الحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف/ 180]. ويعلمَ أنّ ربَّه هو الّذي علىٰ العَرش اِستَوَىٰ، له ما في السّمواتِ وما في الأرضِ، وما بينَهما وما تحتَ الثَّرَىٰ، فمَن تَجاوَزَ ذلكَ فقد خابَ وخَسِرَ وضَلَّ وهَلَكَ).

وقال شيخ الإسلام ابنُ تيمية في قاعدةِ الاسم والمُسَمَّىٰ: (فصلٌ في الاسم والمُسَمَّىٰ: ... والمقصودُ هُنا أنّ المعروفَ عن " أئِمَّة السُّنَّة " إنكارُهم علىٰ مَن قال: أسماءُ الله مخلوقةٌ، وكانَ الّذين يُطلِقون القولَ بأنّ الاسمَ غيرُ المُسَمَّىٰ، هذا مرادُهم؛ فلِهذا يُروَىٰ عن الشّافعيّ والأصمعيّ وغيرِهما أنّه قال: إذا سمعتَ الرّجلَ يقولُ: الاسمُ غيرُ المُسَمَّىٰ فاشهَدْ عليه بالزَّندقَة؛ ولم يُعرَفْ

---

[1]– وكان قرأَه علىٰ شيخِه عليّ بن ناصر الفقيهيّ.

[2] – مسجد التّوحيد. ميت غمر بالدّهقليّة.

[3] – مسجد الدّويلة بالكويت 2013م.

[4] – (ص50 – 51 تح: خالد المصريّ).

أيضًا عن أحدٍ من السَّلَف أنّه قال الاسمُ هو المُسَمَّىٰ؛ بل هذا قالَه كثيرٌ مِن المُنتَسِبين إلىٰ السُّنَّة بعد الأئمّة، وأنكَرَه أكثرُ أهلِ السُّنَّة عليهم. ثمّ منهم مَن أمسكَ عن القولِ في هذه المسألة نَفيًا وإثباتًا؛ إذْ كانَ كلٌّ مِن الإطلاقين بدعةٌ كما ذكرَه الخَلّال عن إبراهيم الحَربيّ وغيرِه ؛ وكما ذكَرَه أبو جعفر الطّبريّ في الجزء الّذي سَمّاه " صَريح السُّنَّة " ذكرَ مذهبَ أهل السُّنَّة المشهورَ في القرآن، والرُّؤية، والإيمان والقَدَر، والصّحابة، وغيرَ ذلك. وذكرَ أنّ " مسألة اللَّفْظ " ليس لأحدٍ من المُتَقدّمين فيها كلامٌ؛ كما قال لم نَجِد فيها كلامًا عن صحابيّ مَضىٰ ولا عن تابعيّ قَفا إلّا عمّن في كلامه الشّفاءُ والغَناءُ، ومَن يقومُ لَدينا مقامَ الأئمّة الأولىٰ " أبو عبد الله أحمد بن حنبل "؛ فإنّه كانَ يقولُ: اللَّفظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ. ويقولُ: مَن قال لَفظي بالقرآنِ مَخلُوقٌ فهو جَهْمِيٌّ، ومَن قال غيرُ مَخلُوقٍ فهو مُبتَدِعٌ. وذكرَ أنّ القولَ في الاسم والمُسَمَّىٰ مِن الحَماقاتِ المُبتَدعَة الّتي لا يُعرَفُ فيها قولٌ لأحدٍ من الأئمّة، وأنّ حسبَ الإنسان أنِ ينتهيَ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَىٰ﴾. وهذا هو القولُ بأنّ الاسمَ لِلمُسَمَّىٰ. وهذا الإطلاقُ اختيارُ أكثرِ المُنتَسِبين إلىٰ السُّنَّة من أصحابِ الإمام أحمد وغيرِه. والّذين قالوا الاسمُ هو المُسَمَّىٰ كثيرٌ من المُنتَسِبين إلىٰ السُّنَّة: مثل أبي بكر عبد العزيز، وأبي القاسم الطّبريّ، واللّالَكائيّ، وأبي محمّد البَغويّ صاحبِ " شرح السُّنَّة "، وغيرِهم؛ وهو أحدُ قولَيْ أصحاب أبي الحَسَن الأشعريّ اختارَه أبو بكر بنُ فُورَك، وغيرُه)[1].

2. القولُ في إبطالِ بدعَةِ اللَّفْظِ بالقرآن: قال ابنُ تيمية[2]: (وأمّا البِدعةُ الثانيةُ – المُتَعلِّقةُ بالقرآنِ المُنَزَّلِ تلاوةُ العبادِ له – وهي "مسألةُ اللَّفْظِيَّة" فقد أنكرَ بدعةَ "اللَّفْظِيَّة " الّذين يقولون: إنّ تلاوةَ القرآن وقراءتَه واللَّفظَ به مخلوقٌ أئمّةُ زمانِهم، جَعَلُوهم مِن الجَهْمِيَّة، وبَيَّنوا أنّ قولَهم: يَقتضي القولَ بخَلْقِ القرآن، وفي كثيرٍ من كلامِهم تَكفيرُهم. وكذلك مَن يقول: إنّ هذا القرآنَ ليس هو كلامُ الله، وإنّما هو حكايةٌ عنه، أو عبارةٌ عنه، أو أنّه ليس في المصحفِ والصُّدورِ إلّا كما أنّ اللهَ ورسولَه في المصاحِف والصُّدور، ونحو ذلك ... وكذلك أنكرَ بدعةَ " اللَّفْظِيَّة المُثْبِتَة " – الّذين يقولون: إنّ

---

[1] – مجموع الفَتاوىٰ (6/ 186 – 188 مجمع الملك فهد).

[2] – مجموع الفتاوىٰ (12/ 421 – 422).

لفظَ العباد، أو صوتَ العباد به غيرُ مُخلُوقٍ، أو يقولون: إنّ التّلاوةَ الّتي هي فِعلُ العبدِ وصوتُه غيرُ مَخلُوقَةٍ - الأئمّةُ الّذين بَلغتهم هذه البدعةُ ... ومَن شاء اللهُ تعالىٰ من أئِمَّة أهل السُّنَّة وأهل الحديث من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وغيرِهم، يُنكِرون علىٰ مَن يجعلُ لفظَ العبدِ بالقرآن أو صوتَه به أو غيرَ ذلك من صفاتِ العباد المُتعلِّقةِ بالقرآن غيرَ مَخلُوقَةٍ، ويَأمُرون بعُقوبَتِه بالهَجْر، وغيرِه، وقد جمعَ بعضَ كلامِهم في ذلك أبو بكر الخلّال في "كتاب السُّنَّة").

3. الحَذَرُ مِن الكلام في مسألةٍ ليس فيها قولٌ لِإمامٍ[1]: قال الطّبريّ[2] - رحمه الله - في مسألةٍ لم يَعرِفْ فيها قولًا إلّا للإمام أحمد: (وأمّا القولُ في ألفاظِ العبادِ بالقرآن: فلا أَثَرَ فيه نَعلَمُه عن صحابيٍّ مَضَىٰ، ولا تابِعيٍّ قَفَىٰ[3]، إلّا عَمَّن في قولِه الغَناءُ والشِّفاءُ، رحمةُ الله عليه ورضوانُ[ـه]، وفي اِتِّباعِه الرُّشدُ والهُدَىٰ، ومَن يقومُ قولُه لَدَينا مقامَ قولِ الأئِمَّة الأولىٰ: [الإمامِ المُرتَضَىٰ] أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل رضي الله عنه. فإنّ أبا إسماعيل التِّرمذيّ حَدّثني قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمدَ بنَ حنبل يقول: "اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ"، يقولِ اللهُ جَلَّ اسمُه: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾[4]، فَمِمَّن يَسمَعُ؟!. ثمّ سمعتُ جماعةً من أصحابِنا - لا أحفَظُ أسماءَهم - يَذكرون عنه أنّه كانَ يقولُ: "مَن قال لَفظي بالقرآنِ مَخلُوقٌ"، فهو جَهْمِيٌّ، ومَن قال: "هو غيرُ مَخلُوقٍ" فهو مُبتَدِعٌ. ولا قولَ في ذلك عندَنا يجوزُ أنْ نَقُولَه [غيرَ قولِه]، إذْ لم يَكُنْ لنا فيه إمامٌ نَأتَمُّ به سِواه، وفيه الكِفايةُ، [والمَقْنَعُ][5]، وهو[6] الإمامُ المُتَّبَعُ، رحمةُ اللهِ عليه ورِضوانُه)[7].

---

(1) - قَاعِدَة الِاسْمِ وَالْمُسَمَّىٰ من مجموع الفتاوىٰ (6/ 186 - 188).

(2) - صَريح السُّنَّة (ص37 - 38 رقم 30 المعتوق) - (ص50 المصريّ)

(3) - في ط/ المعتوق: (قَضَىٰ).

(4) - التّوبة/ 6.

(5) - ط/ المعتوق: (المنع).

(6) - الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ.

(7) - صَريح السُّنَّة (ص50 المصريّ).

وعلىٰ هذا السَّنَن في عدم مشروعيّة اختراعِ قولٍ أو رأيٍ أو مذهبٍ ليس له سَلَفٌ في المتَقَدِّمينَ، قال ابنُ تيمية[1]: (وكلُّ قولٍ ينفرِدُ به المُتَأخِّرُ عن المُتَقدِّمين، ولم يَسبِقْهُ إليه أحدٌ منهم، فإنّه يكونُ خطأً، كما قال الإمامُ أحمد بنُ حنبل: "إيّاكَ أنْ تَتكلَّمَ في مسألةٍ ليس لكَ فيها إمامٌ"). وقال: (وكان أحمدُ يقول: إيّاكَ أنْ تَكَلَّمَ في مسألةٍ ليس لكَ فيها إمامٌ. وإمامُه في هذه المسألة هو ابنُ عبّاس، ونَقَلَه أحمد، وغيرُه عن ابنِ عبّاس وأصحابِه).

وقال ابنُ القيِّم[2]: (وكان [الإمامُ أحمد] شديدَ الكَراهَة، والمَنع لِلإفتاء بمسألةٍ ليس فيها أَثَرٌ عن السَّلَفِ، كما قالَ لِبعضِ أصحابِه: إيّاكَ أنْ تَتكَلَّمَ في مسألةٍ ليس لكَ فيها إمامٌ).

وقال الشّاطبيّ[3]: (ولا يَأتي آخِرُ هذه الأُمّة بأَهدىٰ مِمّا كانَ عليه أَوَّلُها، ولا هم أَعرَفُ بالشَّريعةِ منهم).

4. القولُ في القرآنِ هل هو مَخلُوقٌ أم غيرُ مَخلُوقٍ؟: قال الطّبريُّ في إثْباتِ أنّ القرآنَ كلامُ الله تعالىٰ غيرُ مَخلُوقٍ، وإبطالِ مُعتَقَدِ الأَشاعِرة فيه: (فأَوّلُ ما نَبدَأُ بالقولِ فيه مِن ذلكَ عِندنا: القرآنُ كلامُ الله [عزّ وجلّ] وتَنزيلُه، إذْ كانَ مِن مَعاني تَوحيدِه، فالصّوابُ مِن القولِ في ذلكَ عندَنا أنّه كلامُ الله [عزّ وجلّ] غيرُ مَخلُوقٍ، كيفَ كُتِبَ، وكيفَ تُلِيَ، وفي أيِّ موضِعٍ قُرِئَ، في السّماءِ وُجِدَ، [أ]و في الأرضِ [حيث] حُفِظَ، في اللَّوْحِ المحفوظِ كانَ مَكتُوبًا، [أ]و في ألواحِ صِبيانِ الكَتاتيبِ مَرسُومًا، في حَجَرٍ نُقِشَ أو في وَرَقٍ خُطَّ، أو في القلبِ حُفِظَ، [أ]و باللِّسانِ لُفِظَ. فمَن قالَ غيرَ ذلكَ أو اِدَّعَىٰ أنّ قرآنًا في الأرضِ أو في السّماءِ سِوىٰ القرآنِ الّذي نَتلُوهُ بأَلسِنَتِنا، ونكتُبُه في مَصاحِفِنا، أو اعتقدَ [ذلك] بقَلبِه، أو أَضْمَرَه في نفسِه، أو قالَه بلسانِه دائِنًا به، فهو باللهِ كافِرٌ حَلالُ الدَّم، بَريءٌ مِن اللهِ، واللهُ منه بَريءٌ، بقولِ الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ (21) فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ (22)﴾[سورة البروج]. وقال - عزَّ وجلَّ - ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ

---

[1] - مجموع الفتاوي (21/ 291) - (32/ 297)، الفتاوىٰ الكبرىٰ (1/ 360 دار الكتب العلميّة).

[2] - إعلام المُوَقِّعين (1/ 1/ 32).

[3] - الموافَقات (3/ 402).

اللهِ ﴾[التّوبة/ 6]. فأخبرَ - جَلَّ ثناؤُه -: أنّه في اللَّوْحِ المحفوظِ مكتوبٌ، وأنّه مِن لسانِ محمّدٍ صلّىٰ الله عليه وسلّم مَسموعٌ، [وهو قرآنٌ واحدٌ مِن محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم مَسموعٌ، وفي اللَّوْحِ المحفوظِ مَكتُوبٌ] ، وكذلكَ هو في الصُّدورِ مَحفُوظٌ، وبأَلْسُنِ الشُّيوخِ والشَّبابِ مَتْلُوٌّ. [قال] أبو جعفر: فَمَن رَوىٰ [عَنَّا] أو حَكىٰ عَنَّا أو تَقَوَّلَ علينا فادَّعَىٰ أنَّا قُلنا غيرَ ذلكَ، فعليه لَعنَةُ الله وغَضَبُه، ولَعنَةُ اللّاعِنينَ، والملائكةِ، والنّاسِ أجمعينَ، لا قَبِلَ اللهُ له صَرْفًا ولا عَدْلًا، وهَتَكَ سِترَه وفَضَحَه علىٰ رؤوسِ الأَشهاد ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾ [غافر/ 52])[1].

يتبع/ ... وكتب محمّد تبركان أبو عبد اللّه الجزائريّ

والحمد لله ربّ العالمين ... نهايةٌ لا تزال تبدأ، وبَدءٌ لا ينتهي

---

[1] - صَريح السُّنَّة (ص29 - 31 تح: المصريّ).

من مصادر المبحث ومراجعه:

1. إبطال التّأويلات لأخبار الصِّفات[1] (ص704 رقم 326)[2].
2. إتحاف الأُمّة بشرح صَريح السُّنَّة للإمام الطّبريّ (ص5، 14 – 15، 17 – 18)[3].
3. اجتماع الجيوش الإسلاميّة (ص174، 294)[4].
4. الاستدلال في التّفسير (ص45/ 15 – صَريحُ السُّنَّةِ)[5].
5. اعتقاد أئمّة السَّلَف أهل الحديث (ص382 المقدِّمة)[6].
6. إعلام المُوَقِّعين (1/ 1/ 32)[7].
7. الاقتصاد في الاعتقاد (ص138 الهامش1)[8].
8. إمام المفسِّرين والمحدِّثين والمؤرِّخين للشِّبْل (ص19).

---

(1) – لأبي يَعلىٰ محمّد بن الحسين الفَرّاء.

(2) – ط/ دار غِراس بالكويت.

(3) – دراسة وتحقيق: محمّد بن عبد اللّطيف محمّد الجَمَل، راجعه وأشرف علىٰ تحقيقه: أبو عبد الله مصطفىٰ بن العَدَويّ، مكتبة فيّاض بالمنصورة – مصر، ط/ الأولىٰ 1430هـ – 2009م. 396ص.

(4) – تحقيق: زائد بن أحمد النّشيريّ، دار عطاءات العلم، ط/ الرّابعة 1440هـ – 2019م.

(5) – دراسةٌ في منهج ابن جرير الطَّبريّ في الاستدلال علىٰ المعاني في التّفسير د. نايف بن سعيد بن جمعان الزّهرانيّ (أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه، قسم الكتاب والسُّنَّة، بكلِّيَّة أصول الدّين بجامعة أُمّ القُرىٰ، بمكّة المكرّمة 1434هـ)، مركز تفسير للدّراسات القرآنيّة بالرّياض – السُّعوديّة، ط/ الأولىٰ 1436هـ – 2015م.

(6) – د. محمّد بن عبد الرّحمن الخميِّس، دار إيلاف الدّوليّة – الكويت، ط/ الأولىٰ 1420هـ – 1999م.

(7) – دار الفكر – بيروت، ط/ الثانية 1397هـ – 1977م.

(8) – لأبي محمّد عبد الغنيّ المقدسيّ الحنبليّ، تحقيق وتعليق: د. أحمد بن عطيّة بن عليّ الغامديّ، مكتبة العلوم والحِكَم بالمدينة المنوّرة – المملكة العربيّة السُّعوديّة، ط/ الأولىٰ 1414هـ – 1993م.

9. آيات الصِّفات ومنهج ابن جرير الطّبريّ في تفسير معانيها مقارنًا بآراء غيره من العلماء (ص52 – 60)[1].

10. بُغية المُلتَمِس (ص246 رقم 454) – (ص248 رقم 461)[2].

11. تاريخ الأدب العربي (3/ 50 الكتاب الثّاني: الأدب العربي الإسلاميّ)[3].

12. تاريخ التّراث العربي (1/ 2/ 168)[4].

13. تاريخ دمشق (52/ 197).

14. تذكرة المُؤتَسي شرح عَقيدة الحافظ عبد الغنيّ المقدسيّ (ص209)[5].

15. التّراث الإسلامي كتب ورسائل جامعيّة في مسرد موضوعي. الجزء الأوّل[6].

16. الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنَّة والأثر (ص4)[7].

17. جذوة المقتبس (ص218 رقم 240)[8].

---

(1) – د. حُسام بن حسن صَرصُور[الأشعريّ]، ط/ دار الكتب العلميّة – بيروت، ط/ الأولىٰ 1424هـ – 2004م.

(2) – للضَّبِّي (ت: 599هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة – دار الكاتب اللّبناني ببيروت، ط/ الأولىٰ 1410هـ – 1989م.

(3) – بروكلمان، دار المعارف بمصر، ط/ الثّالثة.

(4) – د. فؤاد سزكين، نقله الىٰ العربيّة: د. محمود فهمي حجازي، وراجعه: د. عرفة مصطفىٰ – د. سعيد عبد الرّحيم، طُبع علىٰ نفقة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرّياض، ط/ إدارة الثّقافة والنّشر بالجامعة 1411هـ – 1991م.

(5) – للشّيخ عبد الرزّاق بن عبد المحسن البدر، غراس للنّشر والتّوزيع، ط/ الأولىٰ 1424هـ – 2003م.

(6) – محمّد خير رمضان يوسف. (1000) عنوان. ذو الحِجّة 1441هـ.

(7) – لأبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان.

(8) – تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة – دار الكتاب اللّبناني ببيروت، ط/ الثّانية 1410هـ – 1989م.

18. حُجِّيَّة السُّنَّة وتاريخها (ص22 -23)[1].

19. خزانة التّراث/ فهرس مخطوطات (58/ 802 الرّقم التّسلسلي: 58926)[2].

20. دَرْأ تَعارض العقل والنّقل (1/ 261)[3].

21. السُّحُب الوابِلَة علىٰ ضَرائح الحَنابلة (1/ 120 - 121 رقم 58)[4].

22. السِّيَر (14/ 274).

23. شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للَّالَكائيّ (1/ 183 - 186)[5].

24. شرح صَريح السُّنَّة للطّبريّ الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله الرّاجحيّ (ص9 - 10).

25. صَريح السُّنَّة للطّبريّ (ص4 - 5)[6].

26. صَريح السُّنَّة للطّبريّ (ص6، 9، 11 - 12، 15، 23، 29 - 31، 50 - 51)[7].

27. صِلَة الخَلَف بمَوصُول السَّلَف (ص287 حرف الصّاد المهملة)[8].

28. الطّبريّ السِّيرة والتّاريخ (ص138).

29. طبقات المفسِّرين للدّاوديّ (2/ 116).

---

(1) - أ. د. الحسين شواط، ط/ الجامعة الأمريكيّة العالميّة، ط/ الأولىٰ 1425هـ - 2004م

(2) - الكتاب مرقّم آليًّا. قام بإصداره مركز الملك فيصل (عن المكتبة الشّاملة).

(3) - تحقيق: د. محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سُعود الإسلاميّة، ط/ الثّانية 1411هـ - 1991م.

(4) - لمحمّد بن عبد الله بن حَميد النّجديّ ثمّ المكّيّ، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد - د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ط/ الأولىٰ 1416هـ - 1996م.

(5) - تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرّياض، ط/ الثانية 1405هـ - 1985م.

(6) - تحقيق وتعليق: أبو عبد الله عبد الرّحمن بن عبد المجيد الشّميريّ.

(7) - دار عِلم السَّلَف - مصر، تحقيق وتعليق وتخريج: أبو عبد الأعلىٰ خالد بن محمّد بن عثمان المصريّ، ط/ الأولىٰ 1428هـ - 2007م.

(8) - لمحمّد بن سليمان الرّوداني، تحقيق: د. محمّد حجّيّ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/ الأولىٰ 1408هـ - 1988م.

30. عقيدة السَّلَف لأبي عثمان الصّابونيّ (ص171، 172)[1].

31. العُلُوّ للعَلِيّ الغَفّار (ص205 رقم 525)[2].

32. مجموع الفتاوىٰ (6/ 187) - (12/ 423)[3].

33. المُصَنَّفات في السُّنَّة النَّبويَّة (208/ 1)[4].

34. معجم الأدباء (6/ 2462).

35. المعجم الصّغير لرواة الإمام ابن جرير الطّبريّ (1/ 6، 11).

36. معجم شيوخ الطّبريّ (ص31 - 32، 54).

37. مقدِّمة "التَّبْصير في مَعالِم الدّين" للشِّبْل (ص29).

38. مقدِّمة بدر بن يوسف المعتوق لصَريح السُّنَّة للطّبريّ (ص11 - 12)[5].

39. مقدِّمة تفسير الطّبريّ للتّركيّ (ص44).

40. مقدِّمة خالد المصريّ لكتاب صَريح السُّنَّة (ص6، 9).

41. مقدِّمة مصطفىٰ بن العدويّ لكتاب "إتْحاف الأمّة بشرح صَريح السُّنَّة" (ص5).

42. المُقَفَّىٰ الكبير (5/ 485).

43. منتديات كلّ السَّلفيّين/ صَريح السُّنَّة للإمام الطَّبريّ: نُسَخُه - نَشَراتُه - شُروحاتُه. جمع وإعداد: عادل عبدالرّحيم العِوَضيّ أبو عمر.

---

(1) - دراسة وتحقيق: د. ناصر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجديع، دار العاصمة بالرّياض - السُّعوديّة، ط/ الثانية 1419هـ - 1998م.

(2) - اعتنىٰ به: أبو محمّد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السَّلَف بالرّياض، ط/ الأولىٰ 1416هـ - 1995م.

(3) - ط/ مجمع الملك فهد.

(4) - المصدر: الشّاملة الذّهبيّة.

(5) - مراجعة الشّيخ: بدر بن عبد الله البدر، دار الخلفاء، ط/ الثانية 1426هـ - 2005م.

44. الموافَقات (3/ 402)[1].

45. موسوعة مواقف السَّلَف في العقيدة والمنهج والتَّربية (5/ 2 محمّد بن جرير الطّبريّ)[2].

46. ميزان الاعتدال (4/ 114 رقم 4373/ 4641)[3].

47. نتائج البحوث وخَواتيم الكتب (2/ 248)[4].

48. الوافي بالوفيات (2/ 213)[5].

---

(1) – ضبط وتخريج وتعليق: الشّيخ عبد الله درّاز، المطبعة التّجاريّة بمصر 1968م.

(2) – (أكثر من 9000 موقف لأكثر من 1000 عالِم على مَدى 15 قرنًا) لأبي سهل محمّد بن عبد الرّحمن المغراويّ، المكتبة الإسلاميّة بالقاهرة – مصر، النّبلاء للكتاب بمرّاكش – المغرب، ط/ الأولى.

(3) – دار الكتب العلميّة – بيروت، دراسة وتحقيق وتعليق: الشّيخ عليّ محمّد معوّض – الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود – أ. د. عبد الفتّاح أبو سِنَّة، ط/ الأولى 1416هـ – 1995م.

(4) – موقع الدُّرَر السَّنيّة على الإنترنت dorar.net. عدد الأجزاء: 4. تاريخ التّحميل والنّشر بالشّاملة: ربيع الأوّل 1433هـ.

(5) – دار إحياء التّراث العربي – بيروت، ط/ الأولى 1420هـ – 2000م.

المحتويات

مِهاد القول 3
في تَعدُّد أسماء الكتاب 7
تَوثيق نسبة الكتاب إلىٰ مُؤلِّفه 7
سَنَدُ الكتاب 9
سبب تَأليفِ الكتاب (صَريح السُّنَّة 10
موضوع الرّسالة ومحتوىٰ الكتاب 11
كشّاف مَضامين الكتاب: 12
منهج الكتاب 13
حول عَقيدته 13
مخطوطات الكتاب 15
من طبعات الكتاب 17
من الشّروح الصّوتيّة لبعض العلماء والدّعاة: 21
مِن قَضايا الكتاب: 23
من مصادر المبحث ومراجعه: 28
المحتويات 33